

مقابلة مع الأستاذ سر كيس آغا جان وزير مالية حكومة إقليم كردستان

- القسم الثاني -

الحكم الذاتي لشعبنا الكلداني السرياني الآشوري في دستور إقليم كردستان العراق

أجرى المقابلة: وسام كاكو

عند الحديث عن موضوع الحكم الذاتي لشعبنا الكلداني السرياني الآشوري يتصور بعض أبناء شعبنا بأنه موضوع لم ينل من الجدل ما ناله موضوع التسمية الذي تناولناه في القسم الأول من هذه المقابلة مع الأستاذ سر كيس آغا جان وزير مالية حكومة إقليم كردستان. هذا التصور فيه بعض الحقيقة إذا ما قورن الإثنان بمقياس درجة الإهتمام بهما والمساحة الإعلامية التي إحتلها كل موضوع، ولكن هذه المقارنة لن تكون عادلة إذا ما إقتصرنا عليها فقط فموضوع الحكم الذاتي كان أكثر صعوبة في القبول لدى شعبنا وبالتالي كان شعبنا أقل إكتراثا به وربما أقل جدالاً بخصوصه من موضوع التسمية.

كان شعبنا وكذلك تنظيماتنا ننظر الى الحكم الذاتي بمثابة مطلب خيالي لا يُمكن تحقيقه! فَمَنْ من اللاعبين الكبار في الساحة العراقية سيقبل بمنح حكم ذاتي لشعب تعود أن يكون في خدمة الجميع وهو أقلية عديدية، برغم التجميل الذي نُعطيه يُعطيه البعض له به بإعتباره الشعب الأصلي في البلد.

تنظيمات، كثيرة نسبياً، طرحت موضوع الحكم الذاتي بشكل خجول خلال العقود الأخيرة وكانت كلها تقريباً تنظيمات تُمارس نشاطها خارج العراق أما داخل العراق فكان أبناء شعبنا لا يتخيلون حتى إمكانية مناقشة هذا الموضوع علناً أما المُطالبة به فكان أكبر من كل تصوراتهم الممكنة، لا بل إنه حتى بعد المطالبة به رسمياً وعلناً قلل الكثيرون من شأنه وإعتبروه وهمماً وأحياناً فخاً والكثير غيره.

كان لا بد من شخص مؤمن بهذا الحق لشعبنا أن يقود هذه العملية ويُوحّد الجهود المُخلصة لها دون خوف من أحد أو رهبة من تراكمات إرثنا الثقيل في هذا الجانب.



إبتدأ الأستاذ سر كيس حديثه عن الحكم الذاتي بالقول: المطالبة بالحكم الذاتي لشعبنا ليست مسألة جديدة فقد سبق وأن طالب به شعبنا في بدايات القرن العشرين وإستمر بهذه المطالبة مداً وجزراً على مر هذه العقود الممتدة الى يوم تثبيته كحق لشعبنا في الدستور الأخير لإقليم كردستان، وكانت الكثير من الجهات في الداخل والخارج لا ترغب بتحقيق هذا المطالب لشعبنا.

يُمكن أن نقول بإختصار بأن أول مرة طُلب فيها بالحكم الذاتي في القرن الحادي والعشرين كانت في أوائل الشهر الخامس من عام 2001 حيث طُلبت بالحكم الذاتي من رئاسة حكومة إقليم كردستان المُتمثلة بالسيد نيجرفان البارزاني رئيس حكومة الإقليم والسيد سامي عبد الرحمن نائب رئيس الوزراء والسيد شوكت شيخ يزدين وزير شؤون مجلس الوزراء ولم يكن لديهم أي إعتراض على مطالبتي بهذا الحق لشعبنا، لا بل إنه لقي تجاوباً منهم وقد كانت مواقف رئاسة حكومة كردستان إيجابية دائماً بهذا الخصوص.

في عام 2002 شكّل برلمان إقليم كردستان لجنة خاصة لصياغة الدستور برئاسة رئيس البرلمان الذي كان في حينها د. روز نوري شاويس وكان في عضويتها أعضاء من البرلمان وقانونيين ومُتخصصين من ذوي العلاقة. بعد إكمال صيغة الدستور تم تقديمها الى 36 حزباً وطرفاً سياسياً كردستانياً وفي مدينة كويسنجق تم القرار على هذا الدستور ومُصادقته، وفي 2002/10/7 أعطى البرلمان قراره بخصوص هذا الدستور وإعتبره يُمثل رأي الشعب الكردي.

في 2005/9/8 شكل البرلمان لجنة أخرى لإعادة النظر في مسودة الدستور هذه. إستمر عمل اللجنة من 2005/9/14 وحتى 2006/8/22 وبعدها إنتهى العمل بمسودة الدستور تم نشرها لإبداء الرأي عليها من قبل الشعب والأحزاب والمؤسسات.

بين عامي 2005 و2006 كانت مطالبتنا بالحكم الذاتي لشعبنا مُستمرة وفي كل المقابلات التي أجريناها مع الصحافة المحلية والأجنبية ووسائل الإعلام المختلفة كنا نقول إن الحل الوحيد الذي نراه لمشكلة شعبنا في العراق يكمن في الحكم الذاتي. بعد الإنتهاء من إعداد مسودة دستور إقليم كردستان في 2006/8/22 ومن ثم رفعها من رئاسة البرلمان الى رئاسة الإقليم في 2006/9/10 وجدنا إن الحكم الذاتي لشعبنا غير مذكور فيها كما إن شعبنا كان مُقسماً الى شعبيين: الكلدان والأشوريين، ولا وجود للسريان فيه، وبإختصار فإنه لم يتضمن حقوقاً بالمستوى المطلوب لشعبنا لا بل إن حقوقنا فيه كانت أقل مما جاء في دستور العراق، وقد إعترضنا على ذلك رسمياً في حينها وكان لهذا الإعتراض صدى إعلامياً كبيراً في الداخل والخارج وذلك لسببين هما:

أولاً: إنه بعد الإنتهاء من العمل بالدستور ونشره وُجهت الدعوة لقبول الإعتراضات لغاية 2006/12/1 وكان لنا حق الإعتراض لذا قدمنا إعتراضنا ضمن هذا التوقيت وبالصيغة القانونية المقبولة.

ثانياً: إن رئيس البرلمان ورئيس حكومة إقليم كردستان أبديا تأييداً ودعماً لمطلبنا الخاص بالحكم الذاتي لشعبنا وقد كان لذلك التأييد شديد الأثر بإعتبارهما الجهة التشريعية والتنفيذية في الأقليم.

الصحافة المحلية من جانبها وكل وسائل الإعلام في الداخل أعطت إهتماماً إستثنائياً لهذا الموضوع فقد نشرت عنه صحيفة (هه و لير بوست) وصحيفة (نوي) و جريدة (خه بات) و (كوردستاني نوي) و (ميديا) و (هه وال) و (زاري كرمانجي) و (ريكاي كوردستان) و (كوردستان رابورت) و (أسو) فضلاً عن المواقع الإلكترونية الكردستانية المختلفة، وأجريت معنا مقابلات من قبل الإعلام العالمي مثل الغارديان وغيرها، كما إن بعض المواقع الخاصة بأبناء شعبنا كتبت عن هذا الموضوع.

أخذت نماذج بعض هذه الصحف ووضعتها في المقابلة وهي كالاتي:

سألته: رابي وكيف تطورت عملية المُطالبَة بالحكم الذاتي بعدها؟

أجاب: لقد تطور دستور الإقليم وممرّ في مراحل عديدة لا سيما من عام 2006، كما أوضحنا آنفاً، وحتى الآن. في شهري 10 و11 من عام 2006 طُرح ونوقش موضوع الحكم الذاتي لشعبنا عدة مرات في إجتماعات المكتبين السياسيين للحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني سواء بالإجتماعات المنفردة أو التي كانت تُدار معا بشكل مشترك.

بعد ذلك كُلف أحد الخبراء الدوليين بكتابة قانون الحكم الذاتي لشعبنا وقد كتبه بصيغة ملائمة وناقشه مع لقيادة الكردية بشكل مباشر.

كل تفاصيل هذه المرحلة من العمل بضمونها النص الذي كتبه الخبير الدولي كانت قد إكتملت مع تاريخ 2008/11/14، ويقترب النص الذي كتبه الخبير بشكل كبير من مذكرة المطالبين التي قرأها السيد جميل زيتو رئيس المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري في مظاهرة دهوك في 2 آب 2008 والموجهة الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس برلمان العراق والسيد استيفان ديمستورا ممثل الامين العام للأمم المتحدة في العراق والسيد رايان كروكر سفير الولايات المتحدة في العراق ورئيس اقليم كردستان العراق ورئيس المجلس الوطني الكوردستاني ورئيس وزراء الإقليم.

سنتحدث في الوقت المناسب عن النشاطات واللقاءات والإتصالات التي قمنا بها والرسائل والوثائق التي إستلمناها طيلة الفترة الماضية وصولاً الى منح حقنا في الحكم الذاتي في دستور الإقليم.

كان لبعض التطورات والمداخلات التي جاءت من جهات مُختلفة أثراً سلبية على سير عملنا فمثلاً التقرير الأول لـ إستيفان ديمستورا ممثل الامين العام للأمم المتحدة في العراق كان له أثر سلبي كبير على حقنا في الحكم الذاتي. ففي إجتماع لـ ديمستورا مع بعض القادة الكورد في 2008/6/8 حول موضوع الحكم الذاتي لشعبنا قال السيد ديمستورا: "أنا أعلم بأن هذا الشعب يريد الحكم الذاتي ولكن جهة عالمية مُعينة وذات تأثير كبير (فضّل الأستاذ سر كيس عدم نشر إسمها) عارضت تثبيت الحكم الذاتي لأننا بذلك سنضعهم في النار." ورغم إن ديمستورا زارني في 2008/7/10 وأعطاني وعداً بأنه لن يتحدث ضد الحكم الذاتي لشعبنا طيلة حياته ولكن الضرر كان قد حصل وكانت القيادة الكوردية قد تأثرت سلباً بتقرير ديمستورا وأخذت قرارها بإلغاء الحكم الذاتي من الدستور وفعلت ذلك في الدستور الجديد، ففي مسودة الدستور التي طُبعت في 2008/8/11 كانت المادة 34 منه تقول: يجوز بقانون تبني نظام خاص للإدارة الذاتية في المدن أو القصبات التي تقطنها أغلبية للقومية التركمانية أو العربية أو الكلدانية أو الآشورية في الإقليم لتمكينها من مباشرة حقوقها الدستورية والحفاظ على خصوصيتها.

لقد أبدينا اعتراضاً شديداً على ما جاء في مواد هذا الدستور الخاصة بحقوقنا القومية.

بعد تقرير ديمستورا هذا والضرر الناتج عنه أصبحت مهمتنا في إعادة بناء ما بنيناه سابقاً صعبة جداً ولكننا مع هذا لم نستسلم. لم يقتصر الضرر على تقرير ديمستورا فقط، فقد كانت جهات كثيرة داخلية وعالمية تعمل في الخفاء أحياناً وفي العلن أحياناً أخرى لعرقلة حصولنا على الحكم الذاتي وعدم إعطاء أي أمل لنا في الحكم الذاتي وسيأتي اليوم الذي نكشف فيه عن هذه الحقائق.

في التقرير الثاني لـ ديمستورا كان يوجد تأكيد على إن شعبنا يُطالب بالحكم الذاتي لضمان إستمرار بقائه في العراق وقد أيدت بعثة الأمم المتحدة ذلك بشدة للحصول على حماية أوسع لحقوقنا. كما أكد التقرير على ضرورة أن تقوم حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على سنّ قانون بموجب المادة 125 من الدستور لكي يتم تحديد هذه الحقوق كوسيلة لضمان مكانة القوميات (بضمنها شعبنا) في عراق موحد وفدرالي وديمقراطي.

لم نترك بعدها مناسبة أو إجتماعاً بعدها سواء كان مع العراقيين أو الأميركيين أو الأوربيين إلا وناقشنا موضوع الحكم الذاتي معهم وطالبنا به. على مستوى أبناء شعبنا، كنا في إتصال دائم مع أغلب الأطراف المهمة والفاعلة في الإتجاهات والقرارات التي تُحدد مُستقبلنا وحاولنا قدر الإمكان أن نجمع كل أبناء شعبنا على المطالبة بهذا الحق الذي لولاه سنكون طرفاً هامشياً في المعادلة العراقية الجديدة. على مستوى المسؤولين، لاشك أن أغلب نشاطي وتأثيري كان على مستوى إقليم كردستان ولكن كانت لنا أيضاً مُناقشات مع المسؤولين في الحكومة العراقية الاتحادية، ومن الناحية المبدئية وجدنا تجاوباً وتعاطفاً كبيرين مع حقنا في الحكم الذاتي من لدن أغلب المسؤولين الذين إتقيناهم ولكن بعض التفاصيل كانت تُمثل مسألة ينبغي الدخول فيها بشكل أعمق .

ثم توقف الأستاذ سر كيس قليلاً وقال بعدها: أريد أن أبوح لك بسر وهو إنني قدمتُ إستقالتي من مناصبي بعد مسودة 2008/8/11 عندما وجدتُ إن القيادة السياسية في كردستان تُفكر بحرمان شعبنا من الحكم الذاتي، وقد وعدوني في حينها بأن يفعلوا شيئاً ورفضوا إستقالتي.

في 2008/10/12 عُقد إجتماع بين رئاسة برلمان إقليم كردستان ورئاسة حكومة إقليم كردستان وتم فيه إتخاذ قرار بخصوص الحكم الذاتي لشعبنا وقد ظهر ذلك في مسودة الدستور الصادرة من إجتماع 13-2008/10/14، إذ تقول المادة 35: **يضمن هذا الدستور الحكم الذاتي للتركمان والعرب و(الكلدان السريان الأشوريين) حيثما تكون لهم أكثرية سكانية ويُنظم ذلك بقانون.**

لاحظ هنا حجم التأثير الذي أوجدناه في الساحة السياسية في الإقليم فالحكم الذاتي ليس مكسباً لأبناء شعبنا الكلداني السرياني الأشوري فقط بل هو مكسب لكل الشعوب الأخرى مثل التركمان.

في 2009/6/22 طُبعت مسودة الدستور ونُشرت في الإعلام وهي مُشابهة لتلك التي ظهرت في 2009/6/24 إذ تقول المادة 35: **يضمن هذا الدستور الحقوق القومية والثقافية والإدارية للتركمان، العرب، الكلدان السريان الأشوريين، الأرمن بما فيها الحكم الذاتي حينما تكون لأن مكون منهم أكثرية سكانية ويُنظم ذلك بقانون.**

كانت هذه مرحلة مهمة في حياة شعبنا ونحن بانتظار الإستفتاء والانتخابات القادمة في الإقليم وتنظيم حق الحكم الذاتي لشعبنا بقانون وهذه العملية لن تطول كثيراً.



سألته: رابي كيف تنظر الى ما يجري الآن في الساحة الإعلامية والسياسية وهل يُمكن أن يُشكل ما ورد في دستور الإقليم الأخير إجحافاً بحق أحد من مكونات شعبنا وإن كان الأمر كذلك فكيف يُمكن مُعالجة الموضوع، وإن لم يكن كذلك فكيف السبيل الى جمع المكونات جميعها حول مهمة الدفاع عن حقوقنا، لاسيما وإن المرحلة القادمة تحتاج الى جهد كبير من جميع مكوناتنا بكل مستوياته لوضع حجر الأساس الأول والعملي في ممارسة حقوقنا؟

أجاب سيادته: أريد أن أنقل من خلالكم الى كل أبناء شعبنا إننا لسنا ننظر الى الموضوع بمثابة خسارة لمكون ما من مكونات شعبنا وربح لآخر فنحن شعب واحد أولاً وأخيراً ولا أعتقد إن أحداً يُمكنه أن يقول بأن الضرر الذي يقع على الكلداني لا يُعاني منه الأشوري أو السرياني أو إن الفائدة التي تعم على السرياني لا تعم على الكلداني والأشوري، إننا نربح سويةً ونخسر سويةً وبالتالي لو نظر الجميع من هذا المنظار سيجد بأنه لا إجحاف بحق أحد والإعتراضات القائمة الآن ستزول عندما ينزل أبناء شعبنا الى العمل في مناطق آبائهم وأجدادهم وهم يشعرون بهذا الإحساس العظيم الذي فقده منذ قرون طويلة من الزمن وهو إدارة أنفسهم بأنفسهم وعلى أرضهم. إننا جميعاً كسبنا في هذا الدستور، حتى الذي يتصور إنه غير راض على ما جاء في دستور الإقليم فإنه قد كسب وإن لم يُدرك ذلك الآن فإنه سيُدركه في المستقبل القريب جداً.

سألته: رابي هل من كلمة لمؤتمر المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري الذي سينعقد في شيكاغو في شهر آب المقبل؟

أجاب: أتمنى عليهم أن يختاروا أشخاصاً أكفاء للقيام بأدوار مهمة خلال المرحلة القادمة التي ستبدأ إن شاء الله بالمؤتمر الثاني للمجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري الذي سينعقد قريباً في العراق، وهذه الأمنية لا أتمناها فقط من أبناء شعبنا في أميركا بل من أستراليا وأوروبا أيضاً وفي كل مكان في العالم يتواجد فيه أبناء شعبنا. علينا منذ الآن أن نتهيأ للمرحلة المقبلة التي سيتم فيها وضع المؤسسات الكاملة لشعبنا التي من خلالها سيشهد العالم كله إننا أمة حية لم تمت وتستطيع أن تُنجز الكثير لنفسها وللعالم.

في نهاية سلسلة اللقاءات المستمرة هذه مع الأستاذ سر كيس أاجان شكرته على كل جهوده وعلى حسن ضيافته وكرم أخلاقه وإستجابته لطلبي في مقابلته وودعته مُتمنياً له الصحة الدائمة ولقاءه في المستقبل القريب إن شاء الله.

تموز ٢٠٠٩